وسط زيادة حادة في حجم الإنفاق العسكري

الحكومة تصادق على الميزانية العامة للدولة لعام 2024

● جهاز الامن العام "الشاباك" يُحذّر الحكومة: "تقليص الخطة الخماسية للمجتمع العربي - تهديد استراتيجي"

جانب من جلسة الحكومة للمصادقة على ميزانية عام 2024 – تصوير حاييم تساح – مكتب الصحافة الحكومي

● مركز مساواة يدق ناقوس الخطر: "العواقب ستكون وخيمة على التعليم والعمل والرفاه الاجتماعي والصحة والثقافة"

صادقت الحكومة الإسرائيلية، مطلع الاسبوع، على الميزانية العامة للدولة لعام 2024، والتي تضمنت زيادات حادة في حجم الإنفاق العسكري. وقال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش بعد المصادقة على الميزانية انه " تمت المصادقة على 55 مليار شيقل اضافية لميزانية الامن ولدعم جنود الاحتياط ".

واضاف سموتريتش خلال الجلسة :" نحن نقوم بتغيير سلم الاولويات ، نحن هنا حول طاولة الحكومة وجنودنا يتواجدون في الشمال والجنوب وفي الضفة في حرب مستمرة " . وتابع بالقول: "قمنا بتغيير سلم الأولويات لكي يعرف كل جندي احتياط وكل جندي نظامي وعائلات الجنود بأن هناك حكومة تهتم بهم وسوف تستمر بالاهتمام بهم لانهم هم المحرك لهذا الشعب ".

نتنياهو: " الميزانية تهتم بجنود الاحتياط وعائلاتهم والمكاتب الحكومية "

من جانبه، قال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قبل المصادقة على ميزانية الدولة في جلسة الحكومة: " هذه ميزانية الحرب التي تهتم ايضا باحتياجات جنود الاحتياط وبعائلاتهم والمستقلين والمكاتب الحكومية واحتياجات الجمهور " .

وأضاف نتنياهو:" قمنا بزيادة ميزانية الصحة بمليار شيقل للصحة النفسية وهذا امر هام جدا ، وبزيادة ميزانية التعليم وميزانية الرفاه وميزانية الامن الداخلي ، ولكن قبل كل ذلك اهتممنا بزيادة ميزانية الامن ، الامر الهام جدا للانتصار وايضا لمستقبلنا " .

"الشاباك" يُحذّر الحكومة: "تقليص الخطة الخماسية للمجتمع العربي - تهديد استراتيجي"

على صعيد متصل، حذر جهاز الأمن العام "الشاباك" أعضاء الحكومة من أن التقليصات المخطط لها في الخطة الخمسية للمجتمع العربي "تنضوي على تهديد استراتيجي طويل الأمد".

وأفادت وسائل اعلام عبرية، ان "وثيقة بهذا الصدد توضح كيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليص الشعور بالألفة لدى المواطنين العرب، وارتباطهم نتيجة لذلك بعناصر ارهابية فلسطينية".

وتوضح الوثيقة كما أتت على ذكرها وسائل اعلام عبرية، أن "اقامة الصفوف الاحتياطية وتوزيع تراخيص السلاح "بطريقة غير خاضعة للرقابة على المواطنين اليهود"، زاد من خوف المواطنين العرب وشعورهم بعدم الأمان". وبحسب الشاباك، فان تقليص الميزانية "يبعث برسالة إلى المواطنين العرب بعدم التزام الدولة، وهو ما يرتبط بالمشاعر التي كانت موجودة منذ تشكيل حكومة اليمين، بل وأكثر من ذلك منذ 7/10".

مركز مساواة يدق ناقوس الخطر بشأن "تأثير التقليصات في ميزانية 2024 على المجتمع العربي"

من جانبه، اتهم مركز مساواة برسالة مستعجلة ليوجيف جوردوس، مدير قسم الميزانيات في وزارة المالية "بالمسؤولية عن التقليصات في الميزانيات المخصصة للمجتمع العربي والتي تصل الـ 15% ضمن قرارات الحكومة الرامية الى تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العربي خلال السنوات الثلاث القادمة، والتي تتعارض بشكل صارخ مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن دمج المواطنين العرب في القوى العاملة، كما وتعمق الفجوات بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي في مختلف مناحي الحياة"، وفق بيان صادر عن مركز مساواة وصلت نسخة عنه لصحيفة بانوراما.

وتابع البيان: "جوردوس هو مدير قسم الميزانيات والمسؤول عن بلورة اقتراح ميزانية الدولة على المستوى المهني داخل وزارة المالية وقد اتهمه مركز مساواة بتجاهل مسؤولياته المهنية في التنمية الاقتصادية وبلورة مقترح يخدم اهداف أحزاب الائتلاف الحكومي ووزير المالية سموتريتش".

ومن ضمن القضايا الرئيسية التي طرحت في الرسالة، ان " الخطط الحالية لسد الفجوات في المجتمع العربي لا تمثل سوى 5% من ميزانيات التنمية والتطوير المخصصة للوزارات الحكومية، وهي غير كافية لمعالجة الفوارق وتقليص الفجوات، وإن قرار وزارة المالية بتطبيق هذه التقليصات بشكل عشوائي على المجتمع العربي بأكمله يتجاهل الإفراط في الإنفاق الحكومي الكبير في قطاعات أخرى، وهو قرار دوافعه سياسية ولا يتم بحسب التوزيع العادل والمتساوي للموارد". وأشارت الوحدة الاقتصادية الاجتماعية في مركز مساواة الى "العواقب الوخيمة على التعليم والعمل والرفاه الاجتماعي والصحة والثقافة".

"تقليصات مجحفة وتمييزية"

وادان مركز مساواة "بشدة هذه التقليصات المجحفة بحق المجتمع العربي، والتي تعتبر تمييزية وتعمق عدم المساواة والفجوات الاقتصادية والاجتماعية".

وطالب وزارة المالية وقسم الميزانيات في الوزارة "تحمل المسؤولية واتخاذ قرارات مهنية غير متأثرة من الجو السياسي السائد والذي يميز بشكل صارخ ضد المواطنين العرب في البلاد والعمل على الغاء هذه التقليصات، كما يطالب الأحزاب السياسية والسلطات المحلية العربية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام بالتحرك الفوري للضغط على الحكومة ووزارة المالية لإلغاء هذه التقليصات".

الجبهة والعربية للتغيير: "التقليصات في الميزانيات الحيوية لحماية مصالح نتنياهو السياسية مرفوضة"

وفي السياق ذاته، أصدرت كتلة الجبهة والعربية للتغيير، منتصف الأسبوع ، بيانا رفضت فيه التقليصات المقترحة على الميزانية "من منطلق أن الميزانية تم إعدادها لخدمة المصالح الحزبية والفئوية الضيقة لحكومة اليمين دون الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية والماسة للمواطنين في البلاد عامة والعرب بشكل خاص، كما وأنها تنفيذ فاضح لسياسات وأجندة وزير المالية سموتريتش العنصرية ضد العرب".

وجاء في البيان، أن "هذه الميزانية جاءت بتقليصات كبيرة في قطاعات حيوية وهامة كالتعليم والصحة والإسكان والتشغيل مما يؤدي لتعميق الفجوات بين شرائح المجتمع، ويعمق معاناة الشرائح الضعيفة، والتي يشكل مجتمعنا العربي النسبة الأكبر منها بسبب سياسات التمييز المتواصلة".

وأضاف البيان، أن "هذه الميزانية التي اعتمدت على التقليص في القطاعات الحيوية ودعم قطاعات غير هامة، قلصت بشكل واضح ميزانيات السلطات المحلية عامة والعربية خاصة بشكل كبير، علما أن السلطات المحلية العربية بأغلبها تعاني من عجز مالي وشح في الموارد، وهذه التقليصات ستضاعف معاناة هذه السلطات مما ينعكس سلبا على الخدمات المقدمة للمواطنين".

وأكدت الكتلة في بيانها الذي وصلت نسخة عنه لصحيفة بانوراما، على "رفضها القاطع لهذه الميزانية والتقليصات المقترحة فيها والتي جاءت لخدمة أجندة حكومة اليمين وحربها الوحشية، ولتعميق الاحتلال والاستيطان ولإطالة عمر هذه الحكومة، ورئيسها الذي يحاول الهروب من المحاكمة بكافة الطرق".

وحذرت الكتلة في نهاية البيان، من أن "إقرار هذه التقليصات سيمس بمجتمعنا العربي، وسيرفع نسبة الفقر والبطالة المرتفعة أصلا، كذلك ستؤثر هذه التقليصات على قطاعات أساسية وأهمها التعليم والإسكان".

الموحدة: "حكومة نتنياهو، سموتريتش وبن غفير العنصرية تنتقم من المجتمع العربي"

من جانب اخر، انتقدت القائمة العربية الموحدة بشدة، الميزانية التي صدقت عليها الحكومة، وقالت في بيان وصلت نسخة عنه لصحيفة بانوراما : "اتخذت حكومة نتنياهو سموتريتش وبن غفير قرارًا عنصريًا بالانتقام من المجتمع العربي بتقليص جميع ميزانياته، وتجاهلت التزاماتها تجاه المواطنين العرب في مكافحة العنف والجريمة، وتقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين العرب واليهود، مما سيضر بكل مواطن عربي، حاضرًا ومستقبلاً، وسيؤدي لإضعاف السلطات المحلية العربية".

وأضافت الموحدة: "شمل القرار تقليص ميزانيات الخطط الخمسية التي أنجزتها القائمة العربية الموحدة للمجتمع العربي بنسبة تتجاوز 15% وألغت هبات الموازنة للسلطات المحلية. كما يطال التقليص خطة "تقدم" 550 ، خطة مكافحة العنف والجريمة 549 ، خطة المجتمع العربي في النقب 1279 ، والخطة الخاصة ببلدة جسر الزرقاء 1804. ويضاف لهذه الإجراءات تقليص أفقي في الوزارات سيضر أيضًا في ميزانيات العرب. وإذا أضفنا لذلك تلكؤ الوزارات في إجراءات التنفيذ فنحن أمام كارثة حقيقية ستنعكس أولًا على حياة وأمن ومعيشة المواطنين العرب وخدمات السلطات المحلية".

وأضافت الموحدة في بيانها: "القائمة العربية الموحدة عملت على إقرار وتنفيذ هذه البرامج لصالح المجتمع العربي خلال وجودها في الائتلاف الحكومي السابق، وتم رصدها وتنفيذها بشكل كامل في العام 2022 بينما تلكأت هذه الحكومة العنصرية الفاشية في تنفيذها في العام 2023 وتعمل على تقليص الميزانيات وتعطيل تنفيذها في العام 2024. حكومة نتنياهو سموتريتش وبن غفير تتحمل مسؤولية هذا التقاعس والإهمال والتمييز العنصري، كما تتحمل أحزاب الجبهة والتجمع والتغيير مسؤولية التعاون مع أحزاب اليمين العنصري لحل الكنيست والحكومة السابقة مما أدى لعودة نتنياهو لرئاسة الحكومة مع سموتريتش وزيرًا للمالية وبن غفير وزيرًا للأمن القومي".